

كۆمارى عىراق
دادگای بالای ئىتتىحادى



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٩٢/اتحادية/٢٠٢٣

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٢١ برئاسة القاضي السيد جاسم محمد عبود وعضوية القضاة السادة سمير عباس محمد وغالب عامر شنين وحيدر جابر عبد وحيدر علي نوري وخلف احمد رجب وأيوب عباس صالح وعبد الرحمن سليمان علي وديار محمد علي المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المدعي: رئيس مجلس الوزراء / إضافة لوظيفته - وكيله المستشاران القانونيان حيدر علي جابر وعباس مجيد شبيب.
المدعى عليه: رئيس مجلس النواب / إضافة لوظيفته - وكيله كل من مدير عام الدائرة القانونية صباح جمعة البايوي والموظف الحقوقي سامان محسن إبراهيم.

الادعاء:

ادعى المدعي إضافة لوظيفته بوساطة وكيله أن مجلس النواب سبق له أن أقر (قانون تنظيم عمل المستشارين) رقم (٣) لسنة ٢٠٢٢ والمنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (٤٧٠٢) في ٢٠٢٣/١/٢ وقد تضمن إضافة نصوص على مشروع الحكومة وبدون أخذ رأيها وحمل خزينة الدولة أعباء مالية بشكل مخالف للدستور في المادتين (٦١/ خامساً/ ب) و (٨٠/ خامساً) منه، لذا طلب الحكم بعدم دستورية وإلغاء المادة (١/ ثالثاً وخامساً) من قانون تنظيم عمل المستشارين رقم (٣) لسنة ٢٠٢٢ اعتباراً من تاريخ صدور القانون وتحميل المدعى عليه / إضافة لوظيفته المصاريف والرسوم وأتعاب المحاماة. سجلت الدعوى لدى هذه المحكمة بالعدد (١٩٢/اتحادية/٢٠٢٣) وتم استيفاء الرسم القانوني عنها وتبلغ المدعى عليه بعريضتها ومستنداتها وفقاً للمادة (٢١/أولاً وثانياً) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ فأجاب وكيله باللاتحتين الجوابية المؤرختين ٨/٢٠ و ٢٤/٨/٢٠٢٣ تضمنتا دفعاً مفصلاً خلص فيها الى طلب رد الدعوى وتحميل المدعي المصاريف. وبعد استكمال الإجراءات التي يتطلبها النظام الداخلي للمحكمة حدد موعداً للمرافعة وفقاً للمادة (٢١/ ثالثاً) منه، وتبلغ به الطرفان وفيه تشكلت المحكمة فحضر وكيل المدعي وحضر عن المدعى عليه وكيله الموظف الحقوقي سامان محسن إبراهيم وبوشر بإجراء المرافعة الحضورية العلنية وبعد أن استمعت المحكمة لأقوال وطلبات كل طرف وأكملت تدقيقاتها أفهم ختام المرافعة وأصدرت المحكمة قرار الحكم الآتي:

قرار الحكم:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا لوحظ أن خلاصة دعوى المدعي رئيس مجلس الوزراء إضافة لوظيفته وعلى لسان وكيله أن المدعى عليه رئيس مجلس النواب إضافة لوظيفته شرع قانون تنظيم عمل المستشارين المرقم (٣) لسنة ٢٠٢٢ والمنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (٤٧٠٢) في ٢٠٢٣/١/٢ وتضمن إضافة نصوص على مشروع الحكومة بشكل مخالف للدستور وبدون أخذ رأيها وحمل خزينة الدولة أعباء مالية

الرئيس

جاسم محمد عبود

Federal Supreme Court - Iraq - Baghdad

Tel -009647706770419

E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com suits@iraqfsc.iq

Website: www.iraqfsc.iq

PO.BOX: 55566

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الإلكتروني

الموقع الإلكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦

كۆمارى عىراق
دادگاى بالاي نىتىحادى



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٩٢/اتحادية/٢٠٢٣

دون أخذ موافقة الحكومة حيث أضاف مجلس النواب البند (ثالثاً) الى المادة (١) من القانون - موضوع الطعن - التي نصت على (يُعين المستشار في مجلس النواب بمرسوم جمهوري بناءً على موافقة مجلس النواب على توصية رئاسة مجلس النواب بتعيينه) وإن الآلية المعتمدة في القانون المذكور تخالف نص المادتين (٦١/خامساً/ب) و(٨٠/خامساً) من الدستور حيث إن تعيين أصحاب الدرجات الخاصة وبضمنها (المستشار) يكون بتوصية من مجلس الوزراء وموافقة مجلس النواب، كما أكد القضاء الدستوري الآلية المعتمدة في تعيين أصحاب الدرجات الخاصة بموجب قرار هذه المحكمة (١٢٩/اتحادية/اعلام/٢٠١٧) بأن يجري تعيين أصحاب الدرجات الخاصة على وفق الآلية المعتمدة في المادتين المذكورتين، كما أن النص المذكور آنفاً يتعارض مع مبدأ المساواة الذي أكد عليه الدستور العراقي إذ أنه يتضمن تمايزاً بين المراكز المتماثلة من خلال اخضاع المستشارين في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة ورئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء للآلية الدستورية في التعيين بينما لا يخضع مرشحي وظيفة مستشار في مجلس النواب الى الآلية المذكورة، كما أن المدعى عليه أضاف إلى مشروع الحكومة البند (خامساً) من المادة (١) من القانون موضوع الطعن الذي نص على أن: (يُقر هذا القانون تعيين من عيّن من المستشارين قبل نفاذه وصدر بتعيينه مرسوم جمهوري أو أمر نيابي أو ديواني...) وإن هذا النص يُضفي الشرعية على من جرى تعيينه من المستشارين خلافاً لنص المادتين (٦١/خامساً/ب) و(٨٠/خامساً) من الدستور، وإن اعتماد هذا النص من شأنه إلزام مجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية على إقرار تعيين من كُلف بأمر ديواني في حين أن الجهات المذكورة قد لا ترغب بتعيينه، وإنما تكليفه بشكل مؤقت، وقد يؤدي إلى تعيين من لا يتوافر فيه شروط التعيين المحددة قانوناً، كما أنه يُحمّل خزينة الدولة أعباءً مالية إضافية، وهذا يتعارض مع ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة بعدم إقرار قوانين تُحمّل خزينة الدولة أعباءً مالية دون موافقة الحكومة، لذا طلب الحكم بعدم دستورية المادة (١/ثالثاً وخامساً) من القانون - موضوع الطعن - من تاريخ صدوره وتحميل المدعى عليه إضافة لوظيفته المصاريف والرسوم وأتعاب المحاماة، وقد اطّلت المحكمة خلال المرافعة الحضورية العلنية على جواب وكيل المدعى عليه إضافة لوظيفته التي ورد فيها أن لمجلس النواب اختصاصاً أصيلاً في تشريع القوانين الاتحادية إستناداً للمادة (٦١/أولاً) من الدستور وهذا الاختصاص لا يعني بأي حال من الأحوال أن يسنّ المجلس قوانينه كما ترد إليه من الحكومة، بل أن له أن يحذف ويضيف ما يشاء، كما أن دعوى تحميل خزينة الدولة أعباءً مالية دون أخذ موافقة الحكومة هي دعوى بلا دليل، بل إنها تتناقض مع فلسفة تشريع هذا القانون الذي أوجب تخفيض أعدادهم فيها وهو ما يعني بالضرورة تقليل الأعباء المالية على خزينة الدولة وليس زيادتها، وإن التعكز على هذه الحجة لمخاصمة القوانين التي يُشرعها مجلس النواب أصبح ديدن ممثلي الحكومة حتى بشأن القوانين التي يؤدي تنفيذها الى توفير مبالغ مالية لخزينة الدولة وإن الطعن الوارد على المادة (١/ثالثاً) بأنها تخالف المادة (٦١/خامساً/ب) و(٨٠/خامساً) من الدستور وقرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (١٢٩/اتحادية/اعلام/٢٠١٧) ومبدأ المساواة الذي أقره الدستور فإن ما تضمنه الدستور في المادة (٨٠/خامساً) من آلية لتعيين أصحاب الدرجات الخاصة مطلوب استيفاؤه كقاعدة عامة في تعيين كل من يصدق عليه أنه من أصحاب الدرجات الخاصة في إطار

الرئيس

جاسم محمد عبود

Federal Supreme Court - Iraq - Baghdad

Tel - 009647706770419

E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com suits@iraqfsc.iq

Website: www.iraqfsc.iq

PO.BOX: 55566

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الالكتروني

الموقع الالكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦



السلطة التنفيذية لا أن يتعدى ذلك إلى غيرها من السلطات كالسلطة التشريعية والسلطة القضائية فعبارة (أصحاب الدرجات الخاصة) من ألفاظ العموم التي يراد بها الخصوص، ويمكن الاستدلال على ذلك من أن الأصل العام الذي يحكم العلاقة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية هو الفصل بينها فيما تمارسه من اختصاصات ومهام إستناداً الى المادة (٤٧) من الدستور وما يرد خلافاً لذلك كما في المادة (٦١/خامساً) والمادة (٨٠/خامساً) من الدستور فهو استثناء على الأصل لا يتوسع فيه ولا يُقاس عليه يدل على ذلك ما ذهبت إليه المحكمة الاتحادية العليا في قرارها المرقم (١٩/اتحادية/٢٠١٧) فضلاً عن القرار المرقم (٦/اتحادية/اعلام/٢٠١٦) الذي يؤسس للقول بأن ما أسنده الدستور لسلطة من السلطات يبقى مقيداً بعدم المساس بمبدأ الفصل بين السلطات الوارد في المادة (٤٧) من الدستور، وإن ما ذهبت إليه المحكمة الاتحادية العليا في قرارها المرقم (٨٨/اتحادية/اعلام/٢٠١٧) ((من أن انعقاد اختصاص مجلس الوزراء بالتوصية الواردة في المادة (٨٠/خامساً) من الدستور لا يعني حرمان السلطتين القضائيتين والتشريعية من القيام به كل حسب اختصاصه استناداً لأحكام المادة (٤٧) من الدستور وبالإضافة الى ذلك وبافتراض أنهم من الدرجات الخاصة فإن هناك جهات أخرى غير مجلس الوزراء تتولى الترشيح لإشغال الدرجات الخاصة كمجلس القضاء الأعلى الذي يقوم بترشيح نواب رئيس محكمة التمييز الاتحادية ونائب رئيس الإدعاء العام ورؤساء محاكم الاستئناف وإرسال الترشيح الى رئاسة الجمهورية للمصادقة عليه وإصدار المرسوم الجمهوري بذلك وجميعهم من أصحاب الدرجات الخاصة)) وفي هذا القرار دلالة واضحة على صلاحية كل من السلطتين التشريعية والقضائية كل حسب اختصاصها في تعيين أصحاب الدرجات الخاصة في مؤسسات الدولة، ومن باب أولى إذا كان التعيين ضمن ملاك كل منهما، كما أن مد صلاحية مجلس الوزراء في اقتراح تعيين أصحاب الدرجات الخاصة التي تخص مجلس النواب فيه تحكّم في تحديد خيارات مجلس النواب في القبول والرفض لتعيين مستشاريه في إطار ما يوصي به، كما أن المحكمة الاتحادية العليا سبق وأن أقرت دستورية المادة (٥٠/ثالثاً) من قانون مجلس النواب وتشكيلاته رقم (١٣) لسنة ٢٠١٨ والتي نصت (يعين المستشارون بأمر نيابي وبموافقة المجلس بناءً على اقتراح من الرئيس بالتوافق مع نائبه ويصدر مرسوم جمهوري بذلك، ويعد المستشارون المعينون في المجلس والصادر بتعيينهم مرسوم جمهوري قبل نفاذ هذا القانون مستشارين لأغراض تنفيذه) بموجب قرارها المرقم (١٤٠) وموحدتها ١٤١/اتحادية/اعلام/٢٠١٨)، وهذا خلاصة ما ورد في اللائحة المؤرخة في ٢٠/٨/٢٠٢٣، كما اطّلت المحكمة على لائحة وكيل المدعي المؤرخة في ١٠/١٠/٢٠٢٣ واللائحة المقدمة من وكيل المدعى عليه المؤرخة في ٢٤/٨/٢٠٢٣ ثم تأملت المحكمة في موضوع هذه الدعوى ووجدت المحكمة أن قانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠ حدد ما يعد من الدرجات الخاصة في الدولة، ثم جاء قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (١٠٧٧) لسنة ١٩٨١، الذي حدد في الجدول الملحق به الوظائف ذات الدرجات الخاصة وقد ورد من ضمن الدرجات الخاصة وظيفة مستشار في بعض الجهات وفي التسلسلات (٤ و ٨ و ١٣ و ٢٦ و ٢٧ و ٣٣) ولم يكن من بين وظائف الدرجات الخاصة المستشار في مجلس النواب لاختلاف مؤسسات الحكم حين تشريع القوانين المذكورة آنفاً عن مؤسسات الحكم

الرئيس

جاسم محمد عبود